

حول المقاطعة الأكاديمية

جورج بشارت*

أثارت الدعوات إلى مقاطعة المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية جدلاً حامي الوطيس حول العلاقة بين المقاطعة والحرية الأكاديمية. المقاطعة الأكاديمية تثير مسائل معقدة؛ فهي، إلى حد ما، تنتهك - في المعتاد - الحرية الأكاديمية في مفهومها العام. مع ذلك، أنا أعارض الموقف الذي يرفض هذا النوع من المقاطعة بشكل مطلق. في رأيي، في ما يخص مسألة المقاطعة في الأساس، تنبغي معالجة كل حالة على حدة.

المقاطعة هي نشاط سلمي غير عنيف. فضلاً عن ذلك، هي أحد الأساليب الناجعة القليلة التي تمكن المواطنين من التعبير، على نحو مباشر، عن غضبهم الأخلاقي على سلوك الدولة أو أي جهة فاعلة أخرى. مع ذلك، الحفاظ على الحرية الأكاديمية يتطلب - عموماً - رفض المقاطعة الأكاديمية. ولكن إذا نظرنا إلى كل حالة عينية على حدة، فمن الممكن الإقرار بأنه في المستطاع، في ظل ظروف غير عادية، تبرير إخضاع الحرية الأكاديمية لقيم جوهرية أخرى. لقد تصرّفت الجمعية العامة للأمم المتحدة على هذه النحو في قرارها عام 1980 والذي نصّ على دعم المقاطعة الأكاديمية، الرياضية والثقافية لنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. أقرّ المجتمع الدولي في هذا السياق بأنه من الممكن التضحية بحرية الأكاديميين هناك، بالإضافة للرياضيين والفنانين وغيرهم، في سبيل تحقيق الحرية والمساواة في الحقوق لجميع مواطني جنوب أفريقيا. وأشار القرار، على وجه التحديد، أنّ النظام في جنوب أفريقيا يقوم بتوظيف الثقافة والرياضة والتبادل الأكاديمي كوسيلة لشرعنة "سياسات الفصل العنصري والباننوستانات غير الإنسانية".

وكان مؤيدو جهود مقاطعة جنوب أفريقيا أيضاً مدركين لشعور المواطنين البيض بالفخر في ما يخص براعة فرقهم الرياضية. لذلك، لم يكن اختيار تطبيق المقاطعة على الرياضيين بصفته مذبذبين تثبت إدانتهم بنظام الفصل العنصري؛ بل إنّ زجر الرياضيين كان مبنياً على الأثر الذي يمكن إحداثه على مجتمع البيض في جنوب أفريقيا على وجه العموم.

على نحو مماثل، معاملة إسرائيل للفلسطينيين هي بمثابة ظرف استثنائي مشابه يبرّر المقاطعة.

في شهر تمّوز عام 2005، أي بعد مرور عام من صدور قرار محكمة العدل الدولية بخصوص الجدار الفاصل والذي نصّ على عدم قانونية هذا الجدار، قامت أكثر من 170 مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني بالدعوة إلى مقاطعة شاملة لإسرائيل. أمّا بالنسبة للبعد الأكاديمي لهذا النداء، فالمقاطعة تستهدف المؤسسات الإسرائيلية لا الأفراد. وبالتالي، يجب تعطيل البحوث الرسمية وغيرها من الاتفاقات مع الجامعات الإسرائيلية، بينما بالإمكان أن تستمرّ الدعوات لأساتذة إسرائيليين لحضور مؤتمرات أو للنشر في مجلات أكاديمية دولية. مع ذلك، من المحتمل أن تؤدي

المقاطعة إلى فرض قيود على حرية بعض الأكاديميين الإسرائيليين. علاوة على ذلك، سيفقد الجمهور الإسرائيلي إمكانية الوصول إلى متحدثين وغيرهم من الفنانين الذين يقررون احترام نداء المقاطعة. احتج المدافعون عن إسرائيل بالقول إنها ليست أسوأ منتهكي حقوق الإنسان على وجه الأرض. وأشاروا إلى أن استهداف إسرائيل بهذا الشكل الانتقائي هو عبارة عن نفاق أو حتى معاداة للسامية. على المستوى الخطابي، مثل هذه الاعتراضات تحول التركيز من سجل إسرائيل في مجال حقوق الإنسان إلى دوافع منتقديها الخفية والمتخيلة.

مع ذلك، إن مبدأ "الأسوأ أولاً" لم يشكل قط مقياساً بحسبه يجري اختيار من تجب مقاطعته. لو كان الأمر كذلك، لكان يجب في الماضي استهداف نظام بول بوت في كمبوديا، لا الأبارتهايد في جنوب أفريقيا. ولكن العلاقات بين كمبوديا والغرب لم تكن كافية لجعل أي حظر عليها ناجحاً. في المقابل، تواظب إسرائيل على الحفاظ على صورتها أمام العالم. لهذا السبب، هناك شبكة كثيفة من العلاقات الاقتصادية والثقافية، وكذلك الأكاديمية، مما يجعل إسرائيل عرضة لضغوط المقاطعة.

إذا افترضنا أن هناك ما يبرر مقاطعة إسرائيل بصورة عامة، فهل ينبغي إعفاء المؤسسات الأكاديمية؟ العديد من المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية تستفيد من الممارسات التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية والتي تنتهك حقوق الفلسطينيين، أو تشارك فيها. على سبيل المثال، تقع أجزاء من جامعة تل أبيب على أراضي قرية الشيخ مؤنس، وهي قرية فلسطينية طردت سكانها الميليشيات اليهودية، أو فرّوا خوفاً، في آذار عام 1948. أما الجامعة العبرية في القدس، فهي تستخدم أكثر من 800 فدان من الأراضي التي صودرت بصورة غير قانونية من القطاع الخاص الفلسطيني في الضفة الغربية بعد حرب عام 1967. وقد أنشأت جامعة بار إيلان فرعاً لها في مستوطنة إسرائيلية غير قانونية في الضفة الغربية. علاوة على ذلك، تشارك المعاهد الأكاديمية الإسرائيلية (كمعهد التخنيون على سبيل المثال) في عملية تطوير وصناعة السلاح وتوفير المعدات العسكرية المتطورة. وأخيراً، هناك تمييز على نطاق واسع ضد الطلبة الفلسطينيين مواطني دولة إسرائيل في سياسات القبول المتبعة في الجامعات الإسرائيلية، وهذا ما كشف عنه قرار رؤساء الجامعات عام 2003، الذي ألغى سياسات القبول التجريبية بعد أن أدت إلى زيادة في عدد الطلاب العرب.

في الحقيقة، هناك حفنة من الأكاديميين الإسرائيليين ينتقدون بشدة سياسات حكومتهم. مع ذلك، هناك العديد من ذوي الخبرة الآخرين الذين قدّموا لمؤسسات الدولة خبراتهم في الديمغرافيا، وعلم النفس، والدراسات الإستراتيجية، والتاريخ، والأنثروبولوجيا، وغيرها من المجالات التي ساهمت في سيطرة هذه المؤسسات على السكان الفلسطينيين. في المقابل، تقوم إدارة الجامعات الإسرائيلية بمضايقة الأكاديميين الخارجين عن الإجماع العام في إسرائيل، في الوقت التي تعضّ فيه الطرف عن تصريحات عنصرية علنية من قبل أكاديميين يمينيين.

لا شك أنّ ردّ فعل الكثير من الإسرائيليين للمقاطعة الأكاديميّة سيكون دفاعياً في البداية. ولكن، على المدى الطويل، قد يؤدي إلى تحفيز التفكير داخل إسرائيل، بما في ذلك بين الأكاديميين الإسرائيليين، في السياسات التي أدت بهم إلى العزلة الدوليّة. أمّا التظاهر بأنّ كلّ شيء على ما يرام، بما في ذلك في الحياة الأكاديميّة، فسيكون له تأثير معاكس. بعبارة أخرى، سيؤدي هذا إلى تطبيع سياسات دولة إسرائيل وطمأنة مواطنيها أنّ كلّ شيء فعلاً على ما يرام.

المقاطعة، نوعاً ما، هي من الأدوات غير الحادة. وإذا عانى بعض الأكاديميين الإسرائيليين قليلاً، فإنّ هذا الثمن قد يكون مؤسفاً ولكن ضروريّ في سبيل تحقيق الحرّيّة والمساواة في الحقوق لقراءة 10 ملايين فلسطيني.

*جورج بشارت، بروفيسور في القانون، جامعة كاليفورنيا، كليّة هيستينغز للقانون. هذه المقالة مبنية على مقال سابق نُشر في اللغة الإنجليزيّة في مجلة *The International Journal of Middle East Studies*.